٢١

رسالة اجل المواهب
في معرفة وجود الواجب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واجب الوجود فايض البر والجود والصلوة على نبيه محمد الموعود بالبعث في المقام المحمود وعلى اله وصحبه الركع السجود ما نبت النجم ونبت العود اما بعد فهذه رسالة في اجل المواقف في معرفة وجود الواجب المبينها صونا لعقايد الموحدين عن ان تزلزلها شبه الملحدين وحفظا لاعراض المشايخ الكاملين عن مطاعن المتعصبين الجاهلين ربنا اتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من امرنا رشدا والرسالة مرتبة على مقدمة ومطالب ثلثة وخاتمة مقدمة كل مفهوم اذا التفت اليه من غير التفات الى غيره فاما ان يقتضي ضرورة ثبوت الوجود له او ضرورة سلبه عنه او لا يقتضي ضرورة شيء منهما والاول هو الواجب والثاني هو الممتنع والثالث هو الممكن والحاصل من هذا الترديد ان الواجب ما يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما فلا بد للعقل من ان يتصور للواجب ذاتا ووجودا حتى يمكن من تعقل الاقتضاء بينهما ومعنى الاقتضاء هو كون الامر الخارجي بحيث ينتزع العقل منه مفهوم الوجود لا اقتضاء عروضه له في الخارج لما ثبت في موضعه ان عروض الوجود لمعروضاته ليس خارجيا بان يكون موجودين في الخارج ويجتمعين فيه اجتماع القابل والمقبول ثم ان الوجود اما مطلق وهو المفهوم المشترك بين الموجودات وهو العارض لها والمقول عليها بالتشكيك واما خاص وهو الذي لا يشترك بين اثنين منها ولا نزاع بين الفريقين المتكلمين والحكماء في زيادة الوجود المطلق في الواجب واما النزاع في زيادة وجوده الخاص فمذهب المتكلمين زيادته ايضا ومذهب الحكماء ان الوجود الخاص الواجبي عين ماهيته والوجود المطلق مقول عليه وعلى وجودات الممكنات بالتشكيك فمعنى الوجوب على مذهب المتكلمين اقتضاء ذات الواجب وجوده الخاص وعلى مذهب الحكماء اقتضاء وجوده الخاص وجوده المطلق الذي عرضي لازم له كما انه عرض مفارق لوجودات الممكنات لانها انما تعرض لها لا لذاتها بل بالنظر الى الفاعل وهذا هو الفرق بين الوجود الخاص للواجب وبين الوجودات الخاصة للممكنات المطلب الاول الوجود الخاص للواجب ان كان زايدا عليه فان لم يكن اثره لم يكن الواجب مقتضيا لوجوده وان كان اثره فان لم يقم بالواجب كان الواجب ما صدر عنه الوجود لا ما قام به الوجود وانه باطل ايضا فان كان الوجود قايما به فان قام في الخارج يلزم المحال المذكور فيما سبق وان كان قايما به في الذهن فلا بد وان ينتزع الذهن من الواجب والا لم يكن الحكم

الواجب ما يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما
معنى الاقتضاء
عروض الوجود لمعروضاته ليس خارجيا
انقسام الوجود الى مطلق وخاص
لا نزاع للمتكلم والحكيم في زيادة المطلق في الواجب
معنى الوجوب عند المتكلمين وعند الحكماء

على الواجب صادقا فهو اما ان ينتزعه الذهن من عارض خارجي للماهية او من نسبة الماهية الى امر خارج او من نفس الماهية فعلى الاولين يلزم امكان الواجب اذ لا يكون حينئذ ذاته وحده كافيا في اقتضاء الوجود وعلى الاخير اما ان ينتزع بطريق الاتحاد فيلزم ان يكون الوجود نفس الماهية والمفروض خلافه او بطريق اللزوم الذهني وهو مبني مذهب الخصم واللوازم كلها منتفية فتعين كون الوجود الخاص الواجبي نفس ماهيته وكون الوجود المطلق عرضا لازما له وعرضا مفارقا للممكنات يلزم منه ان يكون مقولا عليها بالتشكيك واما قلنا ويلزم منه كون الوجود المطلق عرضا مفارقا للممكنات لان الوجودات الخاصة للممكنات لا مزيد عليها في الخارج لما ذكرناه فزيد عليها في الذهن فح ان انتزعها الذهن من نفسها بطريق الاتحاد يلزم ما ذكرنا سابقا وان انتزعها منها بطريق اللزوم يلزم كون الممكن واجب الوجود وانه محال للزوم الانقلاب فلا بد من ان ينتزع من عارض وذلك العارض لا يجوز ان يكون واجبا لامتناع قيامه بالغير ولا ممكنا للزوم الدور لان وجود العارض موقوف على وجود المعروض فلو وقف وجود المعروض عليه يلزم الدور فتعين انتزاعها من امر غير عارض فان لم يكن بينه وبين الممكنات نسبة اصلا لم يكن لها ان ينتزع منه عليها للتباين فلا بد بينهما من نسبة فان كان المنسوب اليه ممكنا يلزم التسلسل او الترجيح من غير مرجح فتعين كونه واجبا وهو المطلوب وبعد البيان تبين غيرك ان ذات الواجب تعالى وان لم يمكن ادراك كنهه لكنه حقيقة يلزمها مفهوم الوجود حيث يكون خاصة لازمة لها وان الممكنات حقايق مخالفة يعرض لها مفهوم الوجود بواسطة نسبتها الى تلك الحضرة وان كانت تلك النسبة مجهولة الكيفية ولما كان ذات الواجب تعالى مبدا لحمل مفهوم الوجود عليه بنفسها عبر الحكماء عنه بالوجود البحت واما وصفوه بالوجود تنبيها على ان صدق مفهوم الوجود عليه لا يتوقف على ملاحظة امر اخر معه واما وصفوه بالبحت تنبيها على انه لا معروض له كما في الممكنات ومما ينبغي ان ينبه عليه ان الوجود الذي عدوه من الامور العامة هو الحصول الذي عبرنا عنه بمفهوم الوجود وجعلناه من لوازم الوجود البحت والوجود الذي حكم الحكماء بكونه حقيقة الواجب تعالى وسموه الوجود البحت ليس هو نفس الحصول والتحقق بل ما به الحصول والتحقق فلا تغفل عن هذين الاطلاقين كيلا يزل قدمك ويضل فهمك ثم ان الوجود البحت لكونه معروضا لمفهوم الوجود قد يعبر عنه بالماهية ويقال ماهية الواجب تعالى كذا والعدم وجود معروض له كما في الممكنات ويقال الواجب تعالى لا ماهية له واختلاف عبارات المحققين انما

من هذين الاعتبارين فلا نقض فاذا عرفت ان حقيقة الواجب تعالى هو الوجود البحت فقد عرفت
معنى قول من قال ان وجود الواجب تعالى يجب ان يكون في اعلى مراتب الموجودية وتفصيل
ذلك ان مراتب الموجودات في الموجودية ثلث ادناها الموجود بالغير اي يكون وجوده
زايدا عليه بانحاء الغير كما هو حال الممكنات عند المتكلمين مثاله وجه الارض اذا استضاء
بمقابلة الشمس فانه يستفيد الضوء من غيره واوسطها الموجود بالذات اي يكون وجوده
عينه ويقتضي ذاته وجوده كما هو حال الواجب تعالى عند المتكلمين مثاله جرم الشمس اذا فرض
اقتضاؤه للضوء واعلاها الموجود بالذات بمعنى ان لا يكون له حقيقة سوى الانية وهذا هو
حال الواجب تعالى عند الحكماء مثاله ضوء الشمس مثلا فانه مضيء بذاته لا بضوء زايد على ذاته
وهذا اقوى واعلى ما يتصور في كون الشيء مضيئا فكذا الموجود بالذات بالمعنى المذكور
اولى واقدم واشد من مراتب الموجودية ولا يشك في ان الوجوب اقتضى ما يكون
في اقتضاء الوجود فيجب ان يكون الواجب في المرتبة المذكورة من الموجودية وما قال ينبغي
ان يشترط في كونه في اعلى مراتب الموجودية ان لا يكون معروضا للوجود المطلق اذ
لو كان معروضا له يمكن تصور انفكاك الوجود عن الذات فلا يكون في اعلى مراتب الموجودية
له فوع بان عروض الوجود المطلق له كما مر ليس في الخارج بل في الذهن فليس وجوده
بسبب عروض الوجود المطلق له بل عروضه بسبب خصوصية ذاته فلا يسلب عنه في
نفس الامر فاشتراط عدم كونه معروضا للوجود المطلق في الخارج لا حاجة اليه واشتراط
عدم كونه معروضا له في الذهن غير صحيح وكذا تصور الانفكاك الخارجي يمكن لكنه لا يفيد
وتصور الانفكاك الذهني وان امكن بحسب الغرض المحض لكنه غير ضار لانه يقتضي ذاته بحسب نفس
الامر والكلام في الاحكام الثابتة في نفس الامر ولا عبرة بانفكاك ما هو مبدا الاثار الخارجية
هو مطلق الوجود على تقدير تحققه وانما ترتب الاثار على الخاص لوجود المطلق في ضمنه لان
المطلق كما عرفت من الامور الانتزاعية الوضعية فلا يوجد في الخارج فضلا عن كونه
مبدا للاثار الخارجية وايضا لكونه عرضيا لا يوجد في ضمن الخاص ثم اعلم ان حقيقة
الوجود من حيث هي هي التي سموها الوجود البحت لا تزيد مفهوم الوجود اعني مفهوم الكون
والتحقق من غير التفات الى غيره وجب ان يكون قايما بذاته اذ لو قام بغيره يكون لزوم
الوجود له متوقفا على ذلك الغير فلا يكون واجبا ووجب ايضا ان يكون جزئيا حقيقيا اذ لو كان

كليا لم يجب له الوجود اصلا عند البعض وعند القائلين بوجود الكلي الطبيعي يلزم ان يكون
وجوده في ضمن الغير فلا يلزم له الوجود من غير التفات الى غيره وانه خلف كما مر ومن قال
ان مذهبهم وجود الكلي الطبيعي مطلقا واستضعف بذلك هذا التعليل فقد غفل عن تحقيق
مذهبهم في وجود الكلي الطبيعي ثم اعلم ان الشريف العلامة ذكر في حاشيته لشرح
التجريد براهين اخرى على ان حقيقة الواجب تعالى هو الوجود البحت البرهان الاول ان
كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان مثلا فانه ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس
الامر لم يكن موجودا منها قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن له الحكم بكونه موجودا
فكل مفهوم مغاير للوجود محتاج الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا الى غيره
فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود
بواجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون غير الوجود الذي هو موجود
بذاته لا بامر زايد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون
الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي ليس فيه
امكان تعدد وان القائم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب
هو الوجود المطلق اي المعرى عن التقيد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض
الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة الان لها نسبة مخصوصة الى
حضرة الوجود القايم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع
على ماهياتها فالموجود كلي وان كان الوجود جزئيا حقيقيا هذا ملخص ما ذكره بعض المحققين
من مشايخنا قال ولا يعلمه الا الراسخون في العلم فان قلت الذي يتبادر الى
الذهن من لفظ الوجود مفهوم لا يمنع الشركة فكيف يكون جزئيا حقيقيا والمفهوم
من لفظ الموجود ما قام به الوجود كما اشتهر في كلامهم فكيف تفسر بمعنى لا يعمه احد قلت
الجواب عن الاول ان الكلام في حقيقة الوجود لا فيما تتبادر اليه الاذهان من مدلول
اللفظ فانه يجوز ان يكون مفهوما كليا وعارضا اعتباريا لتلك الحقيقة الممتنعة عن
الاشتراك في حد ذاته كمفهوم الواجب بالقياس الى حقيقته وعن الثاني ان
المتبع هو البرهان وما يؤدي اليه لا الاشتهار في السنة الاقوام بمجرد الاوهام
ثم نبه على المقدمة القايلة كل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره ممكن لطيف وهو ان المحتاج

[Marginal notes:]
فانه لو كان موجودا في نفس الامر كان غيره الخ
الذي هو الوجود وكل ما هو كذلك فهو موجود
ص

فى كونه موجودا الى غيره موجب ممكن قطعا لا المحتاج فى كونه موجودا الى غيره هو وجوده
وبعد ضم بنظر دقيق وهو انه لا احتاج فى موجوديته الى غيره فقد استفاد ذلك من غيره
وصار معلولا له موقوفا فى ذلك عليه وكل ما هو كذلك فهو ممكن سواء سمى ذلك
الغير الموقوف عليه وجوده او موجبا الى هنا كلامه واعترض عليه الشارح الجديد
للتجريد بان ما ذكره انما هو الوجود بمعنى ما به التحقق وقد ثبت فى موضعه ان الوجود هو نفس
التحقق اجاب عنه بعض العلماء بان الوجود وان كان نفس التحقق لكن اذا زاد على المهية
يكون ما به التحقق ضرورة انه ح يكون المتحقق مسبوقا بالذات بالوجوب وهو كيفية
نسبة بين المهية والتحقق فيتوقف على النسبة المتوقفة على الطرفين فتبين انه ح يكون
الوجود ما به التحقق ويرد عليه انه قد ثبت فى موضعه ان زيادة الوجود لا يكون الا فى
الذهن واقتضاء الوجوب طرفين متمايزين انما هو فى الذهن ومراد سم بان الوجود
نفس التحقق كونه نفسه فى الخارج مع ان مقتضى البرهان المار ذكره من كون حقيقة الواجب
وجودا قائما بذاته وكون التحقق الممكنات بسبب نسبتها اليه هو كون ما به التحقق مغايرا للمتحقق بحسب
الخارج فلا يدفع ما ذكره من الجواب الاعتراض المذكور واجاب عنه ايضا بعض الافاضل
بانه لا يلزم من كون الوجود نفس التحقق ان لا يوجد ما به التحقق اصلا وان يصدق على التحقق
انه هو ما به التحقق ورده بعض المحققين بان المراد من التحقق هو كونه متحققا فكيف يكون امرا به يصير
الشئ متحققا ويرد عليه ان مقتضى البرهان المذكور كون الواجب ما به يتحقق الممكنات لا
انه هو التحقق نفسه لان التحقق امر اعتبارى وكلى وليس حقيقة الواجب كذلك نعم يرد عليه
ان الوجود الذى هو نفس التحقق هو مفهوم الوجود وهو امر ذهنى لا يصدق عليه ما به التحقق اصلا
وايضا مراد المعترض انه قد ثبت ان الوجود نفس التحقق لا ما به التحقق فمن ادعى ان حقيقة الواجب
هو الوجود المطلق ينبغى ان يثبت كون الوجود بمعنى ما به التحقق ايضا ومجرد تجويز وجود ما به
التحقق لا يدفع الاعتراض فالصواب فى دفع الاعتراض ان يقال ان اطلاق لفظ الوجود
لغة انما هو على مفهوم الكون الذى هو نفس التحقق والمراد بالوجود فيما نحن فيه هو ما يلزمه
هذا المفهوم فلا يلزم من عدم كون الاول ما به التحقق عدم كون الثانى كذلك واعترض
على البرهان المذكور بعض الافاضل ايضا بان المفهوم منه كون الوجود ما له الوجود بالفعل وليس كذلك
اذ لا يلزم من صدق المشتق على الشئ ثبوت مبدا الاشتقاق له واجاب عنه بعض المحققين

بان

بان المفهوم منه كون الوجود ما له الوجود فى نفس الامر ومرجعه صحة انتزاع الوصف منه
الموصوف والذى لا يلزم من صدق المشتق ثبوت مبدا الاشتقاق له فى الخارج ثم
ان بعضا من الفضلاء اورد ههنا كلاما ضعيفا وهو ان المراد بانضمام الوجود مجرد
التعلق والاضافة لا القيام والانضمام والا لكان هذا مخالفا لما سيجئ من ان
الوجود جزئى حقيقى قائم بذاته ولك ان تقول المراد القيام والانضمام فى الذهن لمفهوم
الوجود والذى هو جزئى حقيقى قائم بذاته هو الوجود البحت وهما متغايران لما مر غير مرة
ثم ان الفاضل المذكور استشكل ههنا امرا اخر وهو ان كل احد يحكم بديهة بان جميع الموجودات
مشتركة فى حالة بها تمتاز عن جملة المعدومات وان الوجود ليس الا حقيقة تلك الحالة واسمها فى
غيرها مجازا وان صح لكن لا يناسب ايراده فى هذا المقام وايضا العدم ليس الا سلب
الوجود فاذا كان الوجود جزئيا حقيقيا قائما بذاته كان مسلوبا عن الموجودات الممكنة فيلزم
كونها معدومة ويمكن دفع هذا الاشكال بان ما ذكره من الحالة المشتركة هى مفهوم الوجود
المطلق وليس المراد ههنا الا حقيقة بل هى المفهوم المذكور وليس ذلك اطلاقا مجازيا كما زعم
وايضا المراد بالعدم ههنا ليس الا سلب مفهوم الوجود المطلق لا سلب تلك الحقيقة ولا يلزم
من سلبها سلبه ما دامت نسبة الممكنات اليها باقية وللفاضل المذكور ههنا اشكالان اخران
احدهما ان مهيات الممكنات ان كانت معدومة مع نسبتها الى حضرة الوجود يلزم كون جواز
الشئ موجودا ومعدوما معا وان كانت موجودة يلزم قيام الوجود بالمهيات وانهم لا
يقولون به وثانيهما ان ما ذكره فى النظر الدقيق من ان المحتاج فى موجوديته الى الغير يستفيد
الوجود منه منظور فيه لان الظاهر انه اراد بالموجودية اتصافه بالوجود مع ان احتياج
الاتصاف الى الوجود انما هو لكون الاتصاف نسبة مقتضية طرفين وليس ذلك بقادح
فى الوجوب وانما القادح فيه احتياجه فى وجوده الى الفاعل ويمكن ان يجاب عنهما اما
عن الاول فبانه لا يلزم من النسبة الى حضرة الوجود القيام الخارجى الذى هو محال والقيام الذهنى
بالانتزاع منها من مفهوم الوجود وان كان لازما لكنه غير محال مع انهم يقولون لما تحقيقه ما سبق
واما عن الثانى فبان حقيقة الواجب اما مجموع المهية والوجود او احدهما فان كان المجموع
يلزم تركبه فانه محال وان كان احدهما يلزم احتياجه الى صفته او الى موصوفه فيكون قادحا
فى الوجوب بديهة ومن ادعى خلافه فقد خالف مقتضى الضرورة ويمكن ان ينبه عليه بان

الواجب ما يجب له الوجود من غير التفات الى غيره ولا يكفي بتعقل وجوب الوجود للمحتاج
بدون الالتفات الى المحتاج اليه قال بعض الفضلاء وههنا موضع نظر اذ في ما ذكره الفقير
العلامة وهو انه لا مانع ان يعود ويقول سلمنا ان كل ما يحتاج في موجوديته الى امر مغاير لذاته
ممكن سواء كان ذلك الامر موجدا او وجودا لكن ما اثبت البرهان في هذا انما هو الواجب
بمعنى المستغني عن الموجد لا الواجب بمعنى المستغني عن الغير مطلقا ثم اجاب عنه بان دليل
اثبات الصانع قد دل على وجود واجب مستغن عن الموجد ولنا دليل آخر قد دل على ان الوجود
لا يجوز ان يكون زائدا على ذات الواجب فثبت بمجموع الدليلين استغناء الواجب في موجوديته
عن الغير سواء كان ذلك الغير موجدا او وجودا انتهى ولا يخفى عليك ان ما ذكره
لا يكون الزاما للخصم لانه لا يسلم عدم جواز الزيادة في وجود الواجب وما ذكره هو اول
المسئلة فالاولى في الجواب ان يقال ان كان الواجب مجموع الماهية والوجود يلزم التركيب
وان كان احدهما يلزم ان لا يقتضي وجوده بدون الالتفات الى صفة او الى موصوف فلا يكون لناح
واجبا اذ قد عرفت ان الوجوب عبارة عن اقتضاء الشيء وجوده من غير التفات الى الغير
البرهان الثاني من البرهانين الذين ذكرهما الشريف العلامة لاثبات كون حقيقة الواجب تعالى
الوجود البحت هو ان الوجود في حد ذاته يأبى العدم وهو ابعد المفهومات عن قبول العدم لان
ما عداه لا يمتنع عن قبول العدم لذاته بل بواسطة الوجود ولا شك ان الواجب هو الذي
يأبى العدم لذاته لا ما يأباه بواسطة الغير اعترض عليه بعض الفضلاء بان المتبادر من
قوله عن قبول العدم ان مراده المنافاة في العروض لا صدق احدهما على الآخر ولا صدقهما
على شيء واحد لكن تحقق المنافاة في العروض بينهما وما علم من قوله لان ما عداه
لا يمتنع عن قبول العدم لذاته منقوض بسائر الصفات فانها متصفة بنقايضها مثلا يقال
السواد ليس بابيض مع جريان التعليل المذكور فيها ويمكن ان يجاب عنه بان الكلام
ههنا في الوجود الذي هو امر خارجي يلزمه مفهوم الوجود في الذهن لا في الخارج فالعروض
الذهني للعدم غير ممكن لان ما يلزمه مفهوم الوجود في الذهن لا يمكن ان يصدق عليه مفهوم
العدم والا يلزم اجتماع النقيضين في الصدق وما ذكره من ان الابيض مثلا ينفى عن
البياض فانما هو نفي كونه معروضا لنفسه لا نفي امر لازم له وهو نقيض البصر مثلا وقد
عرفت ان المعتبر في التعليل المذكور نفي لزوم مفهوم الوجود للامر الذي هو عين حقيقة الوجود

فلا يجري في صورة البياض ولا في غيرها من الصفات واعترض على هذا البرهان ايضا الفاضل
بان المنافاة بين الوجود والعدم انما هو باعتبار نسبتهما الى موضوع واحد لا باعتبار نسبة احدهما
الى الآخر فكون الوجود ابعد المفهومات عن قبول العدم غير مسلم وما ذكر في تعليله من ان امتناع غير الوجود عن
قبول العدم بواسطته لا يدل على ذلك انما دلالته على المنافاة بينهما باعتبار ثبوتهما لموضوع واحد ثم اجاب عنه
بان الكلام في حقيقة الوجود الذي هو نور معنوي ولا خفاء في ان نسبته الى العدم الذي هو ظلمة معنوية كنسبة
هذا النور المحسوس الى ما يقابله من الظلمة وكان احد هذين المتقابلين ابعد الاشياء عن الآخر
بحيث لا يجتمعان اصلا لا بان يعرضا لمحل واحد ولا بان يعرض احدهما للآخر كذلك احد ذينك المتقابلين
ابعد الاشياء عن الآخر بحيث لا يمكن ان يجتمعا اصلا لا بان يعرضا لماهية ولا بان يعرض احدهما
للآخر ثم مفهوم الكون العارض لتلك الحقيقة امر اعتباري معدوم في الخارج فلا جرم يعرض له مفهوم العدم
المقابل له وهذا لان ما بين هذين المفهومين من المنافاة ليست كما بين تينك
الحقيقتين في الشدة واقتضاء كمال البعد لاحدهما من الآخر انتهى كلامه ولا يخفى ان هذا الجواب
مطابق للتحقيق الا انه مبني على المقدمات الخطابية التي يمكن ان لا يسلمها الخصم فلا وجه لبناء الكلام
في امثال هذه المباحث على امثال تلك المقدمات بل الجواب المبني على التحقيق هو انه لا شك ان
مفهوم الوجود مفهوم اعتباري يمكن ان يحكم به على الموجودات الخارجية حكما مطابقا لما في نفس الامر
فمنشأ صحة المفهومات لا محالة يكون من المفهومات الانتزاعية فانتزاع مفهوم الوجود من الممكن بدون
نسبته الى الفاعل غير ممكن فلو كان نسبته الى الفاعل ايضا كذلك لم يثبت الواجب فلا بد
من وجود فاعل ينتزع مفهوم الوجود عن ذاته من غير نسبة الى شيء آخر وهو المعنى بالوجود البحت
ثم ان ذلك الذات لما لزمه مفهوم الوجود لم يمكن قبوله لمفهوم العدم اذ لا يمكن سلب لازم الشيء
عنه مثلا لا يمكن ان يقال الاربعة ليست بزوج وهذا معنى ما ذكروه ان الوجود ابعد
المفهومات عن قبول العدم فاحفظ هذا التحقيق فانه بذلك حقيق بقي ههنا شيء وهو ان
المشهور كما اشار اليه الشريف العلامة في كلامه المذكور كون اطلاق الموجود على حقيقة
الواجب تعالى الذي يعبر عنه بالوجود البحت من اطلاقات اهل العرف اتباعا لما يقتضيه
البرهان لعدم صحته لغة وذلك لعدم قيام مأخذ الاشتقاق معه ولذلك تقول يكفي في اطلاق
المشتق على الشيء لغة قيام مأخذ الاشتقاق معه في نفس الامر سواء كان ذلك القيام
في الخارج كقولك زيد مضروب او في الذهن كقولك ما وراء العالم امر مجهول والكلي

نظائر الاطلاق الثاني فلعلبة الاستعمال لقصور نظرهم عن الالتفات الى الامور العقلية
ولا يلزم من تلك النظائر كون الاطلاق مجازا المطلق الثاني في نقل اجوبة
المذكورة وهم لم يريدوا بالمطلق مفهوم الوجود الذي هو من الاعتبارات العقلية لانه
ليس عينا لشيء من الموجودات ولا الامر الكلي المتحقق على نحو تحقق الكلي الطبيعي لان وجوده
على ما ثبت في موضعه هو الوجود بتبعية الجزئيات فلو كان وجود الواجب تع كذلك لزم
ان لا يكون الواجب واجبا لان وجوده لا بد وان يثبت له بدون الالتفات
الى الغير بل اراد بالمطلق ما هو المطلق عن عروضه للمهيات وعن عروض العوارض لها
حتى العوارض المعينة لانهم يقولون انه متعين بذاته لذاته لا العوارض ومنها انه لو كان العام
الا في ضمن الخاص فيلزم ان لا يتحقق الواجب الا في ضمن غيره وانه محال وجوابه ان الوجود العام
هو الوجود المشترك بين الواجب والممكنات لا الوجود الخاص الواجبي اذ لو كان وجوده
عاما لاحتاج في وجوده الى ان يتخصص وح لا يكون واجبا اذ لا يحصل له الوجود بدون الالتفات
الى غيره وايضا لا يكون حقيقته محض الوجود بل الوجود مع خصوصية فيكون شيئا موجودا لا وجودا
صرفا وايضا الامر العام مبهم في حد نفسه محتاج في تعينه الى ان يتخصص وح لا يكون محض الوجود
لا في اي خصوصية انضمت الى الوجود صار امرا له الوجود فيجوز العقل ان يحلله الى شيء ووجود وقد
دل البرهان على ان كل ما هو كذلك فهو ممكن فهذه ثلثة اجوبة والاخيران منها كالمطلقان بالاتمام
كما لا يخفى فالاولى هو الجواب الاول ومنها ان الوجود المطلق لو كان واجبا لكان كل وجود
واجبا حتى وجود القاذورات والخنازير والحيات تع عما لا يليق به وجوابه انه ان اراد
بالوجود المطلق مفهوم الوجود الذي هو من الاعتبارات العقلية فمسلم انه صادق على الامور
المذكورة لكن لم يقل منهم احد بانه الواجب تعالى عن ذلك علوا كبيرا وان اراد بالوجود
المطلق ملزوم هذا المفهوم فمسلم انه حقيقة الواجب تع عندهم لكن نسبته جميع الموجودات
اليه تع بالمعلولية والمعلوقية لا يستلزم مخالطته معها ولا يخفى ان القذارة والخباثة من احكام
المهيات ولا حلول للواجب تعالى في شيء من المهيات ولا اتحاد له معها بل ليس نسبتها اليه
نسبة الخارجية والمعلوفية التي لا يفيد تلك المخالطة اصلا وعدم اذن الشرع لاطلاق
هذه النسبة ليس لعدم وقوعها بل لصونه تع عن هذه النسبة تادبا فالمطلوب هو الاجتناب
عن هذه النسبة وسيجيء تتمة لهذا الكلام ومنها ان الوجود ليس بموجود

كان الكتابة ليست لكاتب والسواد ليس باسود حتى نقيل مبدأ المحمول في الموجود من افراد
نقيضه حتى ان الفلاسفة صرحوا بان الوجود المطلق من المعقولات الثانية وجوابه ان
اراد بالوجود مفهوم الوجود فسلمنا انه ليس بموجود وهو الذي صرحوا بانه من المعقولات
الثانية لكنهم لم يقولوا بان حقيقة الواجب مفهوم الوجود وان اراد بالوجود ما يلزمه مفهوم الوجود
فسلمنا انه حقيقة الواجب عندهم لكن لا نم انه ليس بموجود لان معنى الموجود ما له الوجود
وقولنا ما له الوجود اعم من ما له الوجود الزايد وغيره من الخارجي والعقلي والوجود ما له الوجود
الغير الزايد في الخارج اذ قد سمعت ان مفهوم الوجود من لوازمه وحيث امتنع سلب اللازم
الشيء عنه وجب اثباته له في الذهن فيكون الوجود ما له الوجود فيكون موجودا ومنها
ان الوجود المطلق ينقسم الى الواجب والممكن والقديم والحادث والمنقسم الى
الشيء وغيره لا يكون عينه فضلا عن ان يكون المنقسم الى الممكن واجبا والى القديم
حادثا وجوابه ان المنقسم الى الامور المذكورة هو مفهوم الوجود وليس ذلك حقيقة الواجب
عندهم كما مر غير مرة ومنها ان الوجود يتكثر بتكثر المحال والمتكثر لا يكون واجبا لان حقيقة الواجب
وجوابه ان المتكثر والمتعدد هو مفهوم الوجود واما الوجود المطلق الذي قالوا بكونه حقيقة الواجب
هو ملزوم هذا المفهوم وقد بينا انه جزئي حقيقي قايم بذاته لا يقوم بغيره وغيره يقوم به
ولا يقبل التعدد والانقسام بوجه من الوجوه ومنها ان الوجود المطلق مقول على الوجودات
ويمتنع ان يكون الواجب مقولا على غيره بالتشكيك لان المشكك يكون زايدا
الزايد على حصص الوجود لا يكون عينها وجوابه ايضا ما مر من ان الاحكام المذكورة انما هو بمفهوم
الوجود وحقيقة الواجب تع ليس هو ومنها انه قد ثبت بالبرهان المشترك الوجود
بين الموجودات فلو وجد الوجود سواء كان بوجود زايد او بوجود هو عينه لكون
اطلاقه على جميع الموجودات بذلك المعنى فلم يكن مشتركا بين وجوابه ان المشترك
مفهوم الوجود والموجود ملزومه الموجود في الخارج ومنها ان دليلهم في اثبات
زيادة الوجود على المهية بانا نعقلها ونشك في وجودها فالمعقول غير غير المعقول
جار في وجود الوجود فيثبت بذلك انه ليس عينه وجوابه انا لا نم انا نعقل حقيقة
الوجود وليس بمسلم فاللازم زيادة مفهوم الوجود عليها في الذهن ومرادهم بالعينية
ان مبدأ المحمول هو تلك الحقيقة لا امر زايد عليه ولا ينافي ذلك زيادة الوجود في الذهن بخلاف

وجود الممكن فان زيادة وان كانت في الذهن ايضا الآن مبدا المحمول فيه غير محكي كما مر
تحقيقه ونقول ان مفهوم الوجود وهو الكون العام معلوم لكل احد حتى قيل بديهيته وحقيقة
الواجب غير معلومة فلا يكون هو اياه وجوابه ان ما ذكره مسلم ولكن لا يضرهم لانهم لا يقولون
بديهية مفهوم الوجود وعدم العلم لحقيقة الواجب لا يقولون انه عين حقيقته بل يقولون
انه عرض لحقيقة الواجب نعم وحقايق الممكنات مقول عليها بالتشكيك كما مر ايضا والقول
الفصل ان مبنى هذه الادلة ونظايرها على عدم الفرق بين مفهوم الوجود وحقيقة الوجود
وقد عرفت الفرق بينهما بالامزيد عليه والله الموفق والمعين المطلب الثالث
في نقل مذهب الحكماء المتالهين ومذهب الصوفية الموحدين وهو على ما هو المشهور انه ليس في الواقع
الا ذات واحدة وهي حقيقة الوجود المنزهة في حد ذاتها عن شوايب العدم وسمات نقصان
الامكان ولها تقيدات بقيود اعتبارية تحجب في ذلك نرا اي موجودات متمايزة فيتوهم
من ذلك تعدد حقيقي وقد عبروا عن هذا بانبساط الوجود على هياكل الموجودات
وظهورها فيها بحيث لا يخلو عنه شيء من الاشياء لا بجزء وانقسام في ذات الوجود ومثلوا
ذلك بالبحر وظهوره في صور الامواج المتكثرة مع انه ليس هناك الا حقيقة البحر فقط وقال
قائلهم البحر بحر على ما كان في قدم ان الحوادث امواج وانهار وقد رد عليهم الشريف العلامة
في حاشيته لشرح التجريد بان هذا خروج عن طور العقل فان بديهة شاهد بتعدد
الموجودات تعددا حقيقيا وانها ذوات وحقايق متخالفة بالحقيقة دون الاعتبار فقط
ولقد اصاب في الرد لكن المفهوم من كتب محققيهم والمسموع من مشايخهم انهم قايلون
بتعدد الموجودات في نفس الامر وان قالوا بانها موجودة بوجود واحد وستسمع تفصيله
وقال صاحب المواقف كلام الصوفية يخبط بين الحلول والاتحاد ثم قال ورايت
من الصوفية الوجودية من ينكره ونقل ان مراده عبد الرزاق الكاشي وقيل عز الدين
محمود الكاشي شارح قصيدة ابن الفارض ويقول لا حلول ولا اتحاد اذ كل ذلك
يشعر بالغيرية ونحن لا نقول بها وهذا العذر اشد من الجرم وقال الشريف العلامة
في شرحه له اذ يلزم تلك المخالطة التي لا يجترئ على القول بها عاقل ولا مميز ادنى تمييز
انتهى ما ذكره اقول يلزم على المذهب المذكور مخالفة البراهين القاطعة الدالة على استحالة
الحلول ويلزم ايضا مخالفة بديهة العقل لان بديهة شاهدة باختلاف حقايق الموجودات

في نفس الامر ويلزم ايضا مخالطة الواجب تعالى بالخبائث تعالى عن ذلك ولا يرضى بذلك
عاقل فضلا عن مسلم وايضا يلزم بطلان الشرايع كلها اذ لا يبقى حينئذ رسول ولا
استحقاق الثواب والعقاب الى غير ذلك من المفاسد اذا عرفت هذا فاعلم ان مع
من تلك الطايفة ربما يعتذرون عن ذلك بان الحقيقة عندهم عبارة عن الواجب تعالى
ولهذا لا يقولون بتعدد الحقيقة ولا يلزم من ذلك عدم تعدد الوجود في نفس الامر لان الموجود
الممكن عندهم الماهيات التي تنتسب الى حقيقة الوجود فتصير موجودة بها وان كانت معدومة
في انفسها ومعنى وجودها صحة انتزاع العقل مفهوم الوجود عن تلك الماهيات المنتسبة الى حقيقة
الوجود وحمله عليها حملا مطابقا لما في نفس الامر كما ذكره الحكماء بعينه وانما نشأ التوهم
المذكور من عدم الوقوف على اصطلاحهم وهو اطلاق الحقيقة على حقيقة الوجود فقط ولو اطلقت الحقيقة
على ما هو اعم منه وهو الماهية التي يحمل عليها مفهوم الموجود في نفس الامر لقالوا بتعدد الحقايق
قطعا وقالوا التمثيل بالبحر والامواج من جهة ان التعدد بين الامور المذكورة لا ينافي وحدتها
من جهة اخرى لا من جميع الوجوه فان مغايرة الامواج للبحر بحسب الاعتبار وكذا تغاير
بعضها لبعض ولهذا ترك بعضهم هذا التمثيل وتعلق بتمثيلات اخر وقد
منها ان الزجاج المختلف الوان اجزائه اذا اشرقت عليه الشمس ووقع ضوؤها فيما
يقابلها من الجدار يختلف الاضواء الواقعة على الجدار في اللون بحسب اختلاف الوان
اجزاء الزجاج فالنور مثال حقيقة الوجود والالوان المختلفة مثال الماهيات المختلفة وهي
متعددة في انفسها بحسب نفس الامر والجدار المقابل مثال الخارج اي خارج الذهن والنور
المنصبغ بالالوان مثال الموجودات الخارجية فتلك الموجودات لها جهتان جهة الماهية
ومثالها اللون الواقع على الجدار وجهة المبدا ومثاله النور الواقع على الجدار ولا يخفى
ان مجموع الجهتين من حيث هو مجموع ليس بعين النور ولا غيره وان اخذ بالتفصيل
فهو عين النور وغير مركبة منها وان اعتبر كل واحد من جزئيه على الانفراد فهو عين النور من
جهة وغيره من جهة اخرى ومن لم يفرق بين الجهتين فهو جاهل فان لم ينظر الى النور
اصلا فهو محجوب وان نظر الى النور فقط فهو ملحد كالحلاج واضرابه وان نظر اليهما معا
فهو كامل جامع بين بحري الغيب والشهود ومن الامثلة ما يقال ان الزجاج اذا
وقع فيها الشراب يظنهما الجاهل واحدا للطافة الزجاج والعاقل يراهما شيئين فالزجاج

مثال المهيات والشراب مثال المبدا وامتناعهما مثال الوجود الخارجي ومن الامثلة
انه ان ارتسم صورة واحدة في مرايا مختلفة في الصغر والكبر والطول والعرض والاستقامة
والاعوجاج فالصورة ترى مختلفة في كل منها بحسب استعداده وان الصورة في نفسها
واحدة ولا اختلاف فيها اصلا فالمرايا المختلفة مثال المهيات والصورة الواحدة
مثال المبدا فالصورة المختلفة في المراة ليست عين الصورة الواحدة لاختلافها ولكونها
ظلالا وعكوسا لها وليست غيرها ايضا لاتحاد حقيقتها في الكل فالموجود ليس عين الوجود
مفهوما وليس غيره وجودا وحقيقة وانية هذا غاية ما وصل اليه فهمي من تحقيق كلامهم
وتبيين مرامهم ثم انهم يعتذرون عما ذكر من المحذورات السابقة اما عن الاول فلان ان كان
المراد بانبساط الوجود على هياكل الموجودات امرا اخر غير الحلول والاتحاد الا انه لا يمكن
ان يعبر عن ذلك معبر الا ويوهم عبارة الحلول والاتحاد وذلك لضيق العبارة عن
اداء تلك الحالة ويستشهدون في ذلك قول القايل وكان ما كان مما لست اذكره
فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر واعتبر المثال الاول اذ لا يمكن ان يقال النور صحح مع اللون
في الحقيقة وذلك ظاهر ولا ان يقال النور حل في اللون والا لم يمكن ينتقل الاثار
الى كل واحد منهما هذا مع كونهما من الاعراض التي من شانها الحلول والموجود المتعالي
عن الجواهر والاعراض والمنزه عن سمات الحدوث والامكان فهو ابعد من الحلول كل
البعد واما عن الثاني فبان الذي يشهد بديهة العقل ببطلانه اتحاد الحقايق من جهة
المفهومات وهو لا ولا يقولون بذلك واما اتحادها من جهة الوجود فلا يشهد البديهة
باستحالته واما عن الثالث فبان المنبسط على هياكل الموجودات انما هو الوجود من حيث
هو هو لا بشرط شي ويسمونه بالهوية السارية في جميع الموجودات والذي فرغ عن
تنزهه عن العلايق هو الوجود بشرط شي اي باعتبار اضافته بالصفات الكمالية ويسمونه
مرتبة الواحدية والمرتبة الالهية المنزهة عن الظهر والتعين وسمات الحدوث والتكوين
واما اذا اخذ الوجود بشرط لا شي فيسمونه مرتبة الاحدية المستهلكة فيها جميع الاسماء والصفات
ويسمونه حقيقة الحقايق ويسمونه مرتبة العما ايضا اخذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
كان الله في عما حين سئل اين كان ربنا قبل ان خلق السموات والارض وهم
يقولون هذه المراتب امور ثابتة في نفس الامر بحيث لا يمكن تبديلها حتى قالوا ان

والاتحاد

اطلاق

اطلاق حكم بعض من تلك المراتب على البعض الاخر منها كفر ومثلوا ذلك بان اطلاق النور على
اللون غير صحيح وبالعكس وان النور من حيث اخذه بلا شرط شي متلون وبشرط اتصافه
بالضياء والاشراق ورفع الظلمة ونحو ذلك من الكمالات منزه عن الالوان التي تعرض
للاجسام الكثيفة المظلمة ومن حيث اخذه بشرط لا شي لا يعتبر فيه الاوصاف المذكورة
من الضياء والاشراق ونحوهما واما عن الرابع فبان المهيات الخارجية باعتبار ثبوتها
في علم الحق سبحانه ونحو معدومات في الخارج وان كانت ثابتة في علم الله سبحانه و تعالى
ثم ان تلك المهيات باعتبار ظهور حقيقة الحق فيها بلا حلول ولا اتحاد كما بيناه فيما سبق
موجودات في الخارج فهي وان كانت معدومات باعتبار انفسها لكنها موجودات
في نفس الامر باعتبار تحققها بالحقيقة الواجبة فالموجودات الخارجية من جهة كونها مهيات
متعددة موجودات متعددة ومن جهة كونها موجودات حقيقة امر واحد والحاصل
ان الوجود امر واحد متعدد بحسب الظهور باعتبارات هي موجودة باعتبار فيها من الوجود
الواحد فالمهيات مكثرة للواحد والواحد موحد للكثرة ولا منافاة بين هذه الوحدة
وهذه الكثرة المجتمعتين من جهتين مثلا الالوان مكثرة للنور والنور الواحد متقوم
ومظهر للالوان واذا انبعث من ادرك نور الوجود هذه المرتبة فاطفي المصباح فقد
طلع الصباح ولهم كلمات اخر شرحها خارج عن استعدادنا وفهمنا وكل ميسر لما
خلق له وسبب عسر كلماتهم امران احدهما ان الاسرار الالهية لم يوضع لها الفاظ
في اللغة فلا يطابقها لفظ من الالفاظ ولا يوازنها لان الالفاظ التي عندنا ما وضعت
الا للاجسام والاعراض ولوازمها واذا عبرنا عنها بالالفاظ يكون مجازا ومتشابها
لا يفهم العلاقة في ذلك المجاز ولا يفهم المراد من تلك المتشابهات الا العلماء بالله الراسخون
في العلم وثانيهما ان الاسرار الالهية لها مرتبتان مرتبة تحصيل بالنظر وهي تبعد عن
الاوهام كل البعد ومرتبة تحصل بالكشف والعيان وان العقول والافهام معزولون
عن ادراكها بالكلية فلا يدركها الا من وصل اليها ووصل اليه من الشهود كيفية المرد
لبس المرد يد كيفها فكيف كيفية الجياد في القدم وصية فاذا كان الامر
كما وصفنا فاياك واياك ان تتعرض عن كلماتهم التي لم تفهمها بحياتك وحذار حذار
ان تتلقاهم بالانكار وما لم تفهمه من كلماتهم فاتهم في ذلك استعدادك وفهمك الى ان